الدراسات السابقة:

تناولت الكثير من الدراسات ظاهرة الفقر خاصة في الفترة الماضية لما تمثله من ظاهرة ومشكلة حقيقية تؤرق المجتمع الإنساني عامة، ودول العالم الثالث خاصة، حيث أضحت ظاهرة تستوجب العلاج والمكافحة ولذا حاولت الدراسات السابقة توضيح مسبباته ومتطلباته أو محاولة تقييم المحاولات التي بذلتها الدول في هذا المجال، وعليه سنحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على أهم الدراسات التي اطلع عليها الباحث والتي تتعلق بموضوع الدراسة لتوضيح نقاط التقارب والاختلاف فيما بينها والدراسة الحالية، ولما تحدثه الدراسات السابقة في إنارة الطريق للدراسة الحالية فيما يختص بالمنهج المستخدم ونقطة انطلاق الباحث.

(1) Anand and Nour (1984)

"Absolute Poverty line in the Sudan, Estimates and Analysis" [1]

كانت أول محاولة لدراسة الفقر في السودان إذ قاما بحساب خط الفقر المطلق في السودان واستخدما طريق Recommended, (FEI) Food Energy Intake Daily Allowance (RDA) للسعرات الحرارية المحددة بواسطة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، وقاما بتحويل الكميات الغذائية المستهلكة من قبل الفرد في اليوم إلى سعرات حرارية، وباستخدام الأسعار في مارس – أبريل من عام 1984م حسبا قيمة الاحتياجات الغذائية وقدرت بـ 445جنيه سوداني، وباعتبار أن الفرد ينفق ⅓ دخله على الغذاء فإن خط الفقر المطلق في السودان يساوي 1335 جنيه سوداني، وذلك بالرجوع إلى العادات الاستهلاكية في وسط السودان وسبب اختيار وسط السودان يرجع إلى أن الوسط هاجر إليه الأفراد من كل أنحاء السودان بسبب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(2) Nour" 1992 On the Political Economy of Poverty: A theoretical Trial" Seminaron "Combating Poverty: Sudan as a case study" [2]

قام بدراسة شاملة للفقر في السودان باستخدام بيانات جمعت من الجهاز المركزي للإحصاء والهدف منها معرفة من هم الفقراء؟ وكيف يمكن مساعدتهم؟، وحسب نور تكلفة المستوى المعيشي للفرد في اليوم في الريف والحضر بأسعار عام 1992م والنتائج أظهرت أن خط الفقر الغذائي يساوي 60.825 و 33.604 جنيه سوداني للحضر والريف على التوالي وقد استخدم نور الإنفاق لقياس الفقر لأنه أنسب من الدخل ويمثل الإنفاق على الغذاء والصحة والتعليم نسبة من الإنفاق الأسري، ووجد أن كل مقاييس الفقر في المناطق الحضرية والمناطق الريفية

---

[1] ,Anand. S and Nur. E.M. **Absolute Poverty line in the Sudan:** Estimates and Analysis ." Research Report 0

FERD, University of Gazira, Medani, 1984.

[2] 0Nour, E,M **"On the Political Economy of Poverty: A theoretical Trial"**Combating Poverty: Sudan as a case study", Social Solidarity Fund Collaboration with F.E.Foundation,Sudan 1992.

التي حسبت من جانب الإنفاق أصغر من تلك التي حسبت من جانب الدخل.

وأيضاً كان هناك اختلاف في تلك المقاييس في الريف والحضر، إذ نجد أنها أكبر في الحضر، وقوة الفقر أعمق ن الريف عن الحضر ويرجع ذلك عدم عدالة توزيع الدخل بين الريف والحضر، ووجد أن هنالك فرق بين دخل الأفراد ومستوى في الإنفاق، ووجد أيضاً أن مقولة (الله كريم) هي التي يعيش عليها السودانيون وتعتبر آلية لتقليل الفقر.

(3) علي عبد القادر علي 1994م " أثر برامج التكيف الهيكلي للفقر"[1]

قام بدراسة أثر سياسات التكيف الهيكلي والتحرير على الفقر في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وتبنى منهج (قبل وبعد) وقارن بين فترتين الأولى 1968-1987م والثانية (1968-1978) و 1993م وتوصل إلى أن سياسة التكيف الهيكلي زادت من الفقر وأن سياسة التحرير الاقتصادي (90-1993) زادت مؤشر عدد الرؤوس من 29% إلى 54% في المناطق الحضرية و33% بالنسبة للسودان ككل، كما زادت فجوة الفقر بنسبة 28% في المناطق الريفية، وبنسبة 26% في المناطق الحضرية وبنسبة 38% بالنسبة للسودان، وذكر أن الفقر ظاهرة ريفية.

(4) Farah (1995م) "Poverty in Sudan"[2]

قام بتحليل الفقر في الفترتين (67-1968) (78-1980م) في المناطق الحضرية والريفية واستخدم الباحث نموذج فوستر، جرير، ثوريك لتقدير الفقراء وفجوة وعمق الفقر وتوصل إلى أن مستوى الفقر زاد في الفترة (78-1980م) مقارنة بالفترة (67-1968م).

(5) Elshareif,A.M (1996م):

"The Impact Of Structural Adjustment Programs on Rural Food Poverty in Sudan". [3]

تتبع أثر برامج الإصلاح الهيكلي على الفقر الريفي وتبنى منهجية (قبل وبعد) للمقارنة بين اتجاهات فقر الغذاء في الريف خلال فترة الإصلاح والفترة قبله، وخلصت الدراسة إلى أن سياسات الإصلاح الهيكلي لها أثر مباشر على الفقر الغذائي في الريف ومن النتائج المهمة التي توصلت غليها الدراسة:

- عدد الفقراء ازداد من 4 مليون في عام 1978م إلى 12 مليون في عام 1990م ووصل إلى 15 مليون في عام 1994م، وهذا يعني أن 42% من سكان الريف يعانون من الفقر الغذائي في عام 1978م، وارتفعت هذه النسبة إلي 84% في عام 1990م وإلى 93% في عام 1994م. ووجد أيضاً أن متوسط الدخل بالنسبة للفقراء في

---

[1] علي عبد الـ قادر علي "برامج التكيف الهيكلي للف قر" سمنار ر قم 94، مركز الدراسات الإنمائية، جامعة الخرطوم، 1994م.

[2] ,Farah. A.: "Poverty in Sudan" Department of Agricultural and Resource Economics, Colorado University fort collin, co 80523, 1995.

[3] Elshareif,A.M:"The Impact Of Structural Adjustment Programs on Rural Food Poverty in Sudan".1996

الريف ويزداد بمعدل مستوى أقل من معدل الزيادة في خط الفقر الغذائي، وخلصت الدراسة إلى أنه انخفاض متوسط دخل الفرد في الريف زاد خ الفقر الغذائي، وازداد عدد الفقراء بمعدل أكبر من معدل نمو السكان خلال الفترتين (1978-1990) و (1990-1994م).

- سياسات الإصلاح الهيكلي أدت إلى زيادة مؤشرات الفقر، زاد مؤشر عدد الرؤوس بنسبة 45%، وفجوة الفقر زادت بنسبة 30%، ومؤشر فوستر،جرير وثوربك F.G.T.))زاد بنسبة 22%، أما عن سياسة التحرير فقد زادت مؤشر الرؤوس بنسبة 55%، وفجوة الفقر زادت بنسبة 44% ومؤشر F.G.T)) زاد بنسبة 37%، برامج الإصلاح الهيكلي غيرت النمط الاستهلاكي للسكان، ووجد أن سوء التغذية ناتج عن الفقر الغذائي، أي أن العلاقة بين الفقر الغذائي وسوء التغذية علاقة طردية، ويعني ذلك زيادة الفقر الغذائي تؤدي إلى زيادة سوء التغذية.

(6) Faragani (1997م):

"A map of Relative Poverty in northern Sudan Base on 1993 Population Census"[1]

تناولت الدراسة المؤشرات غير النقدية للفقر في شمال السودان مستخدماً معلومات تعداد السكان في عام 1993م، ومن المؤشرات غير النقدية التي تناولتها الدراسة هي العمل الصحة والتعليم، وقد قامت الدراسة ببناء مؤشر مركب لقياس المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفقراء، ويتركب هذا المؤشر من متغيرات تعكس الصحة وثانيه يعكس العمل وأخرى تعكس الوضع التعليمي ويتميز هذا المؤشر بأنه يقوم بتوزيع مدى الفقر وليس بتصنيف السكان إلى فقراء وغير فقراء، وقسم السكان في الريف والحضر إلى الذين يعيشون في فقر مدقع، فقراء، غير فقراء وأغنياء وكانت النتيجة أن ما يقارب ¾ سكان الولايات الشمالية فقراء، أي حوالي 73% وأكثر من 30% منهم يعيشون في فقر مدقع في حالة تنعدم فيها أبسط الخدمات الاجتماعية الأساسية، وأغنياء السودان يقدرون بحوالي 4% فقط، وينتشر الفقر المدقع في الريف بينما ينحصر الأغنياء في الحضر فقط حيث يعيش 45% من سكان الريف في فقر مدقع وهذه النتيجة تتسق مع دعاوى التنمية غير المتوازنة وتهميش الريف والتحيز لصالح الحضر.

(7) وزارة القوة العاملة 1997م " Trends and Profile of Poverty" [2]

قامت بدراسة شاملة للفقر في السودان بالاعتماد على مسوحات الهجرة والعمل في عامي 1990م وعام 1996م، وهدفت الدراسة إلى

---

[0] A map of Relative Poverty in Northern Sudan Base on 1993 Population Census' Paper Presented to Workshop"[1] on Poverty in Sudan: causes, consequences and future Policies for Eradiation, Khartoum, 1997.

[2](Ministry of Manpower " Trends and Profile of Poverty" Research Report Presented to the (ILO/ UNDP Study of Poverty in Sudan, Khartoum Mom, 1997.

تحليل اتجاهات الفقر خلال الفترتين، وتم حساب خط الفقر بواسطة تسعير سلة الغذاء التي وضعها نور في عام (1992م) بأسعار 1990م و 1996م، ومقاييس الفقر قدرت بأخذ بيانات عن الدخل الأسري من مسح الهجرة والعمل.

وتوصلت الدراسة إلى أن خط الفقر في المناطق الحضرية حوالي 9624.3 ج سوداني و 420715 ج سوداني للأعوام 1990 و 1996م على التوالي، بينما بلغ في المناطق الريفية 4152.1 ج سوداني و 28456 ج سوداني في 1990 و 1996م على التوالي، وأيضاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه في عام 1996م حوالي 94.8% من عدد الأسر التي توجد في الريف تقع تحت خ الفقر و 81.4% من عدد الأسر التي توجد في الحصر تقع تحت خط الفقر ويوضح ذلك أن الفقر زاد في عام 1996م عما كان عليه في 1990م.

كما أوضحت الدراسة توزيع الدخل خلال (1968-1996م) ووجدت أنه خلال تلك الفترة تدهور توزيع الدخل وانخفض وأن معامل جيني ارتفع من 61% في عام 1990م إلى 74% في عام 1996م.

(8) مؤنس السيد محمد فيالة 1998م (ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر)[1]

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي الأسباب التي ساهمت في تعميق ظاهرة الفقر في المجتمعات النامية بصفة عامة وفي المجتمع المصري بصفة خاصة؟، كيف يمكن مواجهة هذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية؟، وتمثلت فروض الدراسة في فشل السياسات التوزيعية في مصر وقصورها الشديد عن تحقيق أهدافها، وفشل إستراتيجية التنمية القائمة على أساس النموذج الاشتراكي في مكافحة الفقر في البلدان النامية خلال العقود الأربع الماضية، ونجاح إستراتيجية التنمية (ذات الاتجاه التصديري) في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية، واعتمد الدراسة على الأسلوب الاستقرائي وعقد الباحث المقارنات في بعض جوانب الدراسة مستعيناً في ذلك بالإحصاءات والبيانات والرسوم البيانية، وأوضحت الدراسة النتائج التالية:- أن استراتيجيات التنمية التي أخذت بها مصر والعديد من الدول النامية لم تسهم في تحسين رفاهية البشر في هذه البلدان، والفقر يعتبر هدراً للموارد البشرية في الدول النامية.وإستراتيجية التنمية في مصر فشلت في تحسين عمليات التنمية البشرية، وتوصلت الدراسة إلى أن إستراتيجية التنمية (ذات التوجه للتصدير) قادرة على مكافحة الفقر في مصر والبلدان النامية، وأوصت الدراسية بـ: قيام الدولة بتوفير الآليات اللازمة للنهوض بالتنمية البشرية وزيادة الاهتمام بالمرأة، ضرورة القضاء على مشكلة البطالة وزيادة دخول الفقراء من خلال التوسع في الصناعات التصديرية.

[01] مؤنس السيد محمد فيالة (ظاهرة الف قر واستراتيجيات التنمية في مصر) بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الا قتصاد، جامعة عين شمس، 1998م.

(9) سلوى محمد أحمد علي الحيمي (2002): (دور البنوك الإسلامية والمنظمات الطوعية في معالجة الفقر في السودان 1995-2000م)[1]

الدراسة عبارة عن مقارن لدور البنوك الإسلامية من جهة والمنظمات الخيرية من جهة أخرى في معالجة الفقر واعتمد الدراسة على اختيار بنكين إسلاميين من جملة 29 بنكاً عاملة بالبلاد، هما البنك الإسلامي السوداني وبنك الادخار للتنمية الاجتماعية ومنظمة الدعوة الإسلامية ومنظمة أوكسفام البريطانية من جملة 59 منظمة عاملة بالبلاد، استعرضت الدراسة مفاهيم البنك التجاري والإسلامي ثم تعريف الفقر كل على حدة كمعلومات أساسية عن النشأة والأهداف والنشاطات والبرامج المنفذة.

اعتمدت الدراسة في تقصي المعلومات لمعرفة دور البنوك الإسلامية والمنظمات في معالجة الفقر في دراسة عملية تطبيقية ارتكزت استبيانات على شريحة من المواطنين اختيرت عشوائياً بولاية الخرطوم في كل من أحياء مايو، أم بدة، الحاج يوسف. وبعد تحليل المعلومات والبيانات اتضح أن دور المنظمات أكبر من دور البنوك في معالجة الفقر، بل أن المنظمات تركز على العمل الخيري المجاني كهدف أساسي، أما البنوك فدورها الأساسي هو الربحية المادية وتأتي الربحية الاجتماعية في المرتبة الثانوية، وذلك يعتمد على اختلاف طبيعة البنوك الإسلامية وطبيعة المنظمات الطوعية.

(10) سليمان شعبان القدسي 2004م: (الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي) [2]

تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء العلاقة بين النمو والتوزيع والفقر في الاقتصاد العربي، وإلى تحديد نمط توزيع معونات منظومة التكافل الاجتماعي على فئات المجتمع، وعلاقته بمتغيرات الفقر والبطالة والدخل، وتستخدم إطاراً تحليلياً يستند على معلومات وبيانات كلية وأخرى ذات طابع جزئي وباستخدام هذا الإطار تستنبط الدراسة اتجاه العلاقة بين النمو وتوزيع من ناحية البطالة والفقر من ناحية أخرى.

وتخلص الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الدخل في الاقتصاد العربي اقترن بتحسن درجة عدالة توزيعه، كما أن الفقر والبطالة مترابطان تحليلياً وواقعياً ويقع ضحيتها من قل حظه في التعليم، وانخفض أجره وتوطن في أرياف الوطن العربي، الأمر الذي يوجب تفعيل منظومة التكافل الاجتماعي بشقيها الرسمي والأهلي، من أجل مكافحة هاتين الظاهرتين، كما تخلص الدراسة إلى أن شبكات التكافل الأهلية أكثر كفاءة من الشبكات الرسمية في توصيل المعونات إلى مستحقيها، الأمر الذي يوجب العناية بالشبكات الأهلية، على نحو يدعم التكافل في مختلف

---

[01] سلوى محمد أحمد علي الحيمي، دور البنوك الإسلامية والمنظمات الطوعية في معالجة الفقر في السودان 1995-2000م، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2002م.

[02] سليمان شعبان القدسي، الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي، معهد التخطيط العربي، الكويت، 2004م.

دوائر البناء الاجتماعي وتكويناته، بداءً بدراسة من الأسرة والعائلة الممتدة وصولاً إلى الكيان العام للأمة بما يخدم أهداف مكافحة الفقر وتحقيق النمو العادي.

(11) Ali Elgeilani (2004):

[1] **"Poverty and Inequality in Sudan: An Analysis of household Data (2000)"**

حاولت الدراسة تحليل اتجاهات الفقر في السودان من خلال المجموعات الاجتماعية والاقتصادية وعبر الزمن مع الاهتمام الخاص بتغطية أكبر قدر من العوامل المتداخلة والتي تساهم في الفقر وتؤثر في المقدرات الإنسانية، وقد فحصت الدراسة الجوانب الأساسية التالية: أولاً: ازدياد الفقر والتفاوت في الدخول خلال الفترة 1990-2000م، إضافة إلى تدهور وضع الفقراء. ثانياً: تخفيف وقع عمق وحدة الفقر في السودان ذو ارتباط وثيق بإتاحة الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) ثالثاً: للنمو الاقتصادي دور في خفض الفقر.

توصلت الدراسة إلى أن حد الفقر المطلق في قطاعي الحضر والريف في العام 2000م كان 928998 و 655356 ديناراً سودانياً في العام للأسرة بمتوسط حجم 7.07 و 7.63 على التوالي، كما أن حد الفقر الذي يستند إلى كفاية الدخل كان 645414.9 ديناراً في العام للأسرة في السودان و 761781.5 ديناراً في العام للأسرة في قطاع الحصر و 586250.7 ديناراً في العام للأسرة في القطاع الريفي، من ناحية أخرى فإن حد الفقر الذاتي الذي يستند إلى كفاية الاستهلاك قد بلغ 590279.4 للأسرة في العام، يتضح أن هناك تقارباً بين حدود الفقر على مختلف مناهجها وبالتالي يمكن الاعتماد على حد الفقر الذاتي في رسم خريطة الفقر في السودان.

خلال الفترة 1990-2000م حدث ازدياد في كل مؤشرات الفقر في السودان ففي العام 1990م بلغت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر 77.5% من إجمالي الأسر وارتفعت هذه النسبة إلى 88% في العام 2000م، ووجدت الدراسة تفاوتاً بين أقاليم السودان وبين الريف والحضر فيما يتعلق بوقع وعمق وحدة الفقر، حيث أن معدلات الفقر في الريف بكل الولايات كانت أعلى من معدلات الفقر في الحضر، توصي الدراسة بتبني إستراتيجية لتخفيف وطأة الفقر يكون أحد أهدافها الاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة والتي تصب في مصلحة الفقراء كما يجب وضع سياسات وتوجيه برامج مناهضة للفقر في الولايات الأكثر فقراً. توصلت الدراسة إلى أن خفض معدلات الفقر ذو ارتباط إيجابي وثيق مع إتاحة الخدمات الاجتماعية وبالتالي توصي الدراسة بتعميم الحصول على التعليم والصحة بالمجان لجميع الفقراء ومحدودي الدخل وفي جميع المناطق التي تسود فيها معدلات مرتفعة من الفقر. وأن

[1(2)] Ali Elgeilani, Fad-allah Elhaj Poverty and Inequality in Sudan: An Analysis of household Data (2000) A thesis in Fulfillment of the Requirement for the Ph.D Degree in Economics, University of Gazira, 2004.

النمو الاقتصادي أداة لتخفيف الفقر إلا أن مرونة الفقر بالنسبة للنمو الاقتصادي كانت منخفضة جداً، توصي الدراسة بوضع إستراتيجية للنمو الاقتصادي المناصر للفقراء بحيث يكون قادراً على توليد فرص عمل تتناسب مع احتياجات وقدرات الفقراء.

(12) خليل محمد ونيلا 2005م، (الفقر الاقتصادي والاجتماعي في الريف السودان)[1]

يناقش هذا الحث الفقر الريفي باعتباره أحد إشكاليات التنمية الريفية حيث يتعرض بشكل خاص لتوصيف وتحليل الفقر الريفي في قرية سلارا بجبال النوبة – ولاية جنوب كردفان، وقد اعتمد البحث على البيانات الأولية من خلال الاستبيان والمقابلات الشخصية ومعلومات من الأسر المعيشية أثناء البحث وأيضاً على البيانات الثانوية من التقرير والكتب والمصادر الأخرى، وبعد التحليل الإحصائي تم التعرف على الفقر الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه سكان المنطقة، وينتهي البحث بأهم النتائج التي تشير إلى بعض المشكلات التي تقود للفقر متمثلة في انخفاض مستوى الدخل بالنسبة للأسر المعيشية، وتدني مستوى التعليم والصحة وإصحاح البيئة وغيرها من المشكلات التي ساهمت في خلق الفقر بشقيه الاقتصادي والاجتماعين وقد خلص البحث إلى العديد من التوصيات التي تهدف إلى خلق تنمية ريفية من خلال النهوض بالخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه وإصحاح البيئة وزيادة الدخول التي تؤدي إلى محاربة الفقر.

(13) نادرة مصطفى الحاج موسى (2005م) (دور برامج الأسر الفقيرة في مكافحة الفقر دراسة ميدانية محلية الفاشر (1993-2003م)) [2]

تناولت الدراسة دور برامج الأسر الفقيرة في مكافحة الفقر في محلية الفاشر وإظهار المشكلات التي تعترض نمو هذه البرامج وازدهارها وباستخدام المنهج الوصفي والإحصائي وجمع المعلومات من مصادر أولية متمثلة في الاستبيان والمقابلة والملاحظة والمصادر الثانوية المتمثلة في المراجع والتقارير، تم التوصل إلى أن غالبية المواطنين من الفقراء خارج دائرة حماية الدولة وأن الصناديق الاجتماعية التي أنشأتها الدولة لمحاربة الفقر لم تنجح في أداء دورها على الوجه المطلوب ولا يوجد نظام اجتماعي واحد لهذه المؤسسات الاجتماعية وإنما توجد عدة أنظمة وكم هائل من التشريعات المتضاربة، مما أدى إلى الازدواجية وعدم التنسيق ولحل هذه المشكلات أوصت الدراسة بإنشاء قاعدة معلومات كاملة عن الفقر لكل ولاية وتنسيق الجهد الرسمي والطوعي حتى لا يحدث ازدواج في العمل، وأن يرقى القضاء على الفقر إلى مرتبة تحدٍ قومي لكل قطاعات المجتمع – الاهتمام بإنشاء الصناديق الدوارة لتمويل المرأة

---

[1] خليل محمد ونيلا (الفقر الاقتصادي والاجتماعي في الريف السودان) بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2005م.

[2] نادرة مصطفى الحاج موسى (دور برامج الأسر الفقيرة في مكافحة الفقر دراسة ميدانية محلية الفاشر (1993-2003م) بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإنمائية، جامعة الخرطوم، 2005م.

ومراجعة سياسات التمويل في البنوك القائمة لتسهيل إجراءات التنسيق والسداد وكذلك إدماج النوع عند تصميم وتخطيط وتنفيذ مشاريع الأسر الفقيرة.

(14) **نسرين محمد طريح (2006م): (أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول النامية)** [1]

يتصدى البحث إلى عدم الاتفاق بين الاقتصاديين حول أثر المساعدات الخارجية على الفقر قد أثار نوعاً من الغموض حول مدى كفاءة تلك المساعدات في تحقيق المطالب الدولية بتخفيض الفقر المدقع، وحول مدى كفاءة النمط الحالي لتخصيص واستخدام تلك المساعدات بما يتفق مع هذا الهدف، الفرضية الأساسية للبحث تتمثل في زيادة حجم المساعدات الخارجية للدول المتلقية يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر بها. واتبع الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج الإحصائي. نتائج الدراسة خالفت الفرضية الأساسية حيث أظهرت أن المساعدات الخارجية تؤدي إلى زيادة الفقر في الدول المتلقية من خلال ما تعمل عليه تلك المساعدات من زيادة حجم النفقات الاستهلاكية الجارية على حساب النفقات الرأسمالية، ويمكن تفسير عدم فاعلية المساعدات الخارجية في تخفيض الفقر إلى عدم كفاءة النمط الحالي لتخصيص المساعدات الخارجية، وبناءاً على ما سبق لابد من وضع إستراتيجية من شأنها تحسين كفاءة تخصيص واستخدام المساعدات الخارجية.

(15) شيرين بشرى غالي (2006م): (ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليه (دراسة تجربة بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها في مصر)) [2]

تتلخص مشكلة الدراسة في أن غالبية الفقراء يعيشون في المناطق الريفية وسيظل الأمر على هذا النحو لعقود عديدة، لذا فنجاح برامج الحد من الفقر يتطلب إعادة توجيهها للتركيز على فقراء الريف. وتهدف الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه فقراء الريف والتعرف على إستراتيجيات تمكينهم من التغلب على الفقر، تحديد علاقة منظمات الفقراء في القضاء على الفقر الريفي والتعرف على بنوك الفقراء ودورها وإمكانية تطبيقها في مصر. وتبع البحث المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي من خلال تجميع البيانات والمعلومات التي ترتبط بالدراسة وتوصلت الدراسة إلى انه لا يمكن الأخذ بمدخل الأمان والحماية الاجتماعية للحد من الفقر أو كبديل للإصلاحات التوزيعية، لأن الدراسات أكدت أنه يأتي بأفضل النتائج إذا استخدم في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ووضع إستراتيجية تنموية للأيدي العاملة وتوفير الخدمات الاجتماعية للفقراء بضمان نوعية عالية الجودة للتعليم والتدريب.

---

[1] نسرين محمد طريح، (أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول النامية) المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر، العدد 31، 2006م.

[2] شيرين بشرى غالي (2006م): ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليه (دراسة تربة بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها في مصر)، بحث غير منشور لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة عين شمس

(16) وائل فوزي عبد الباسط محمد (2008م): (دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر – نموذج قياسي ودراسة مقارنة) [3]

يهدف البحث إلى تحديد حجم مشكلة الفقر في مصر، دراسة أسباب تفشي ظاهرة الفقر في الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفقر ودراسة السياسات الواجب إتباعها لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيض من حدة الفقر وتحديد مدى استفادة مصر من تجارب الدول في مواجهة مشكلة الفقر. اتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي للوصول إلى النتائج التالية:التأثير السلبي لبرامج التكييف الهيكلي على معدلات الفقر في مصر، كما ساهمت في اختفاء الطبقة الوسطى، وجود علاقة موجبة بين سعر الفائدة على الودائع ونسبة الفقراء، ما تزال قدرة الجمعيات الأهلية المصرية محدودة التأثير في السياسات لصالح الفقراء ورغم وجود نظام للمساعدة الاجتماعية لأشد الناس فقراً في مصر، ألا أنه للأسف لا يكف للمحافظة على الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

حققت إستراتيجية الحد من الفقر في كل من باكستان وبنجلاديش قدر كبير من النجاح في الوصول إلى أهدافها، كما أثبتت تجربة بنوك الفقراء في بنجلاديش. وأوصت الدراسة بضرورة الاتفاق على منهج محدد لقياس الفقر ومعدلاته في مصر، ووضع استئصال الفقر في أعلى مستوى من الأولوية جنباً إلى جنب مع الأهداف القومية مثل زيادة معدل النمو الاقتصادي، تخفيض البطالة، زيادة الصادرات والتركيز على التنمية البشرية.

(17) ندى خليل الصادق عوض الله (2008م): (مفهوم الفقر وقياسه في السودان) [2]

الهدف من الدراسة تطوير تعريف مفهوم الفقر وقياسه في السودان ويعكس ذلك الموروث الثقافي والاجتماعي المحلي، ومن ثم المساهمة في تشكيل وصياغة سياسة لمكافحته، كما قامت الدراسة بعمل تقييم نقدي للمقاييس المستخدمة لقياس الفقر في السودان للخروج بمؤشرات تتناسب مع الوضع في السودان.

تتبع الدراسة المنهج الوصفي ومصادر جمع المعلومات تمثلت في المصادر الثانوية مثل الكتب، التقارير وأوراق العمل. وتوصلت الدراسة إلى التعريف الحالي لحكومة السودان أغفل عن عوامل ثقافية وعن جذور الفقر وآليات إنتاجه، ورأت أن التعريف المناسب يصاغ كالآتي: (إن الفقر يعني عدم المقدرة على الإيفاء بمجموعات بديلة تتكون من عمليات الأداء الوظيفي وتكون مجدية)، كما توصلت الدراسة إلى أن

---

[03] وائل فوزي عبد الباسط محمد، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر – نموذج قياسي ودراسة مقارنة، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، 2008م.

[02] ندى خليل الصادق عوض الله، مفهوم الفقر و قياسه في السودان، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإنمائية، جامعة الخرطوم، 2008م.

المؤشرات والمعايير المستخدمة في السودان والتي اعتمد على الأسلوب النقدي قد ساعدت في تعميق الفقر وانعكس ذلك سلباً على السياسات التي وضعتها الدولة، وقد خرجت الدراسة بـ 21 مؤشراً وظيفياً لمفهوم القدرة وصياغتها في ثلاث مجموعات هي: مستوى المعيشة، التحصيل العلمي والصحة، كما توصلت إلى أن الزكاة آلية فعالة لاجتثاث الفقر في السودان.

أهم توصيات الدراسة وضع الموروث الثقافي المحلي في الاعتبار وذلك لدوره الفعال في اجتثاث الفقر وان ينظر إلى الفقر باعتباره أنه حرمان من القدرة أكثر من كونه حرمان من الدخل، حيث أن الدخل ما هو إلا أداة لتحقيق غايات يثمنها الفرد وأخيراً مراعاة الأجيال القادمة وذلك بإعادة توزيع الثروة وتأكيد الاستدامة البيئية.

الدراسات السابقة ركزت علي السودان ومناطق معينة فيه، بينما الدراسة الحالية ركزت علي ولاية نهر النيل حيث أن الفقر يختلف باختلاف الثقافات والعادات والتقاليد لكل مجتمع.

(18) Wadad (2001م)

"The Effect of Coping Practices on Poverty Reduction in Wad Madani" [(1)]

قام بدراسة أثر ممارسات التكيف في تقليل الفقر في مدينة ود مدني وأوضحت النتائج أن 98% من الأسر موضع الدراسة فقراء وأن ممارسات التكيف ذهبت إلى الاستهلاك وليس للنشاطات الإنتاجية والاستثمارية.

(19) Mahran (2005م)

"Public Policy and Poverty Reduction in Sudan (1971-2000) [(2)]

ذكر الباحث أن الفقر في السودان زاد في الثلاث عقود الماضية والسبب في ذلك سياستي التعديل الهيكلي والتحرير الاقتصادي، وأوضح أن 90% من السودانيين فقراء، ويجب استخدام كل أدوات الاقتصاد الكلي لوضع استراتيجية مناسبة لتخفيض الفقر.

(20) Mohammed (2006م) "Incidence and Depth of Poverty" [(3)]

قام الباحث بحساب مؤشرات الفقر للعاملين بجامعة للعاملين بجامعة الجزيرة، ووجد أن 48%من الأسر تحت خط الفقر عندما استخدم الإنفاق في حساب خط الفقر، ولكن عندما استخدم الدخل وجد أن 54% من الأسر تحت خط الفقر ومؤشري فجوة وعمق الفقر كانت 17% و8% على التوالي باستخدام الإنفاق، ووجد ايضاً أن هنالك عدم عدالة في توزيع الدخل والإنفاق بالنسبة للعينة المستهدفة.

---

1) Wadad, A. Y: "The Effect of Coping Practices on Poverty Reduction in Wad Madani", MSC Thesis, Department of Economics, University of Gezira, Wad Madani, Sudan, 2001.

2 Mahran, H. A: Public Policy and Poverty Reduction in Sudan (1971-2000) IFPRI/API Collaborative .Research Project, Arab Planning Institute, Kuwait 2001

3 Mohammed H. A: "Incidence and Depth of Poverty' Case Study University of Gezira, MSC Thesis University of Gezira Sudan (2006).

(21) إشراقة أحمد أبشر (2008م) (الفقر وسط المزارعين بمشروع الرهد الزراعي) [4]

ترتكز هذه الدراسة على الاهتمام بقياس مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل للمزارعين بمشروع الرهد الزراعي. لهذا الغرض أخذ الدخل والإنفاق كمؤشرات للمستوى المعيشي للأسر كما تم استخدام استبيان لجمع البيانات لهذه الدراسة من عينة طبقية عشوائية من الأسر بالمنطقة المعنية مكونة من 288 أسرة، تم توزيع هذا الاستبيان على الأسر بطريقة عشوائية بالثلاثة مناطق المعروفة بالمشروع تبعاً لنسبة السكان بكل منطقة.

تم قياس مؤشرات الفقر عن طريق الصيغ التقليدية لحدوث وعمق وحدة الفقر استناداً إلى الدخل والانفاق كمؤشرات للرفاه، كما تم حساب معامل جيني للدخل لقياس توزيع الدخل حيث أوضحت النتائج أن نسبة الفقر وسط المزارعين بمشروع الرهد الزراعي في ظل الدخل كمؤشر للرفاه قد بلغت 97% بينما بلغت 77% في ظل الإنفاق كمؤشر للرفاه، كما وجدت الدراسة أن مؤشر عمق الفقر على أساس الدخل ثم على أساس الإنفاق قد بلغ 77 تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناول موضوع الفقر وتختلف معها في تركيزها علي تقييم سياسات تخفيف الفقر في ولاية نهر النيل علي وجه الخصوص، حيث أن الفقر يختلف باختلاف الثقافات والعادات والتقاليد لكل مجتمع ، ولا توجد دراسات سابقة عن الفقر، وركزت الدراسة علي تحديد خط الفقر بالولاية وقياس مؤشرات الفقر وتقييم دور مؤسسات الضمان الاجتماعي في تخفيف الفقر، من خلال تأثيرها معدلات الفقر.% و31% على التوالي ثم وجدت أيضاً أن مؤشر حدة الفقر على أساس الدخل ثم على أساس الإنفاق قد بلغ 64% و16% على التوالي مما أكد على أن نسبة الفقر على أساس الدخل أكبر منها على أساس الإنفاق.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناول موضوع الفقر وتختلف معها في تركيزها على تقييم سياسات تخفيض الفقر في ولاية نهر النيل علي وجه الخصوص، حيث أن الفقر يختلف بإختلاف الثقافات والعادات والتقاليد لكل مجتمع، ولا توجد دراسات سابقة عن الفقر بالولاية، وركزت الدراسة على تحديد خط الفقر وقياس مؤشراته بالولاية وتقييم دور مؤسسات الضمان الاجتماعي في تخفيض الفقر من خلال تأثيرها علي معدلات الفقر.

[04] إشرا قة أحمد أبشر: (الف قر وسط المزارعين بمشروع الرهد الزراعي) بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير من جامعة الجزيرة، 2008م.